في الواقع الاقتصادي

خلاف بيزنطي

■ عباس الغالبي

يبدو ان الخلاف البيزنطي بين الجهات السياسية الحاكمة مازال مستمراً بشأن قانون النفط والغاز تجلى بشكل واضح ولافت للنظر من خلال امتعاض الجانب الكردي حول مسودة القانون المقرة من قبل الحكومة والموجودة حالياً في مجلس النواب لغرض اقرارها ، حيث تحدث رئيس الإقليم مسعود بارزاني بشكل واضح وغير مسبوق، منتقداً مسودة القانون الجديدة بقوله (ان مسودة قانون النفط والغاز الذي أقرته الحكومة والذي يقع في ٥٠ صفحة نوقش في ٥ دقائق فقط) ، ما يؤكد ان الخلاف مازال مستمراً وعلى الرغم من الجدل البيزنطي الذي دام لأكثر من خمس سنين خلت تخللتها ثلاث مسودات لم تحظ جميعها بالقبول من قبل الأطراف السياسية المتصارعة على المغانم لأعلى مكاسب ورفعة ورخاء للشعب العراقي .

وعلى الرغم من التفسيرات المتباينة للمادتين (١١١ و ١١٢) من الدستور اللتين تختصان بالقطاع النفطي ، فان واضعي مسودة القانون في شكله الأخير الموجود حالياً في مجلس النواب لا يمكن لهم أن يحيدوا عن حيثيات وتطلعات واهداف الدستور في قضية النفط والغاز ، إلا أذا كانوا من جهة واحدة فقط وغير مهنيين ولا يعيرون اعتباراً لجدلية ان الثروة النفطية والغازية ملكاً للشعب العراقي مجتمعاً بفسيفسائه الجميل بحسب الدستور.

ولاغرو أن المسودات الثلاث كتبت في ظروف سياسية وأمنية مختلفة ، حيث ان البديهيات التي لمسناها عن كثب ان القرار السياسي عادة ما يلقي بظلاله على القرار الاقتصادي بحيث يجعله مكبلاً بالعراقيل والمشاكل ، وهذا ما جعل قانون النفط والغاز مكبلاً ومطوقاً بخلافات بيزنطية ابتدأت منذ مرحلة كتابة الدستور عام ٢٠٠٥ ، واعتقد انها لن تنتهي إلا بسحر ساحر ، لأن الخلافات تبدو شكلية للمراقبين والمتابعين والخبراء وحتى الفنيين الاختصاصيين بقطاع النفط إلا انها تصبح عقيمة على طريقة الجدل المحتدم الخلافي المتزمت ، وهذا ما أفرزته الحوارات التي جرت خلال الاربع سنين الماضية حول قانون النفط والغاز والذي كما يعرف الجميع أنه رحل الى الدورة البرلمانية الحالية بسبب الجدل البيزنطي الذي شهدته جلسات الحوار والتي لم تفض الى نتيجة معينة من شأنها التوصل الى حل مرض للأطراف كافة .

وهذا الخلاف حول قانون النفط والغاز ضمن سلسلة من الخلافات بين المركز والإقليم وأبرزها المادة (١٤٠) والتي مازالت لم تأخذ حيز التطبيق ، حيث يصف الكرد توجهات المركز بالسعي نحو التفرد وديكتاتورية القرار بخلاف حيثيات الدستور التي أعطت الحق للأقاليم والمحافظات غير المرتبطة بإقليم بالمشاركة في القرارات الاقتصادية ، وهذا موضع خلاف لم يحسم حتى اللحظة على الرغم مما يسمى باتفاقيات الشراكة الوطنية التي شكلت بموجبها الحكومة الحالية أطلق لها العنان من ربوع أربيل بموجب مبادرة الرئيس بارزاني .

ويبقى السؤال الأهم وبضوء السياسة النفطية المعتمدة خلال الستة اعوام الأخيرة ما مصير القطاع النفطي والى أين يذهب وما مصير العقود المبرمة مع الشركات العالمية ضمن جولات التراخيص الثلاث ، لاسيما وأن هنالك توجهاً لمجلس النواب بضرورة مراجعة هذه العقود التي أثير لغط كبير حولها، ولاسيما في بعدها القانوني في ظل عدم وجود قانون للنفط والغاز .

فإلى متى يبقى هذا الخلاف البيزنطي؟

الخبراء يختلفون حيال المسودة الأخيرة لقانون النفط والغاز

الحكومة أكدت أفضلية مشروع القانون للسياسة النفطية

□ بغداد / صابرين علي

تباينت ردود الأفعال حيال المسودة الأخيرة لقانون النفط والغاز المقرة من قبل مجلس الوزراء والمعدة للإقرار في مجلس النواب خلال الأسابيع المقبلة ، في وقت أكدت الحكومة أن هذه المسودة تعد الأفضل لدعم السياسة النفطية .

وذهب خبراء نفطيون تحدثوا لـ (المدى الاقتصادي) الى ان هذه المسودة تتسق مع روح الدستور فيما أقر آخرون بوجود ثغرات في مسودة قانون النفط والغاز .

وقال الخبير النفطي حمزة الجواهري: لاتوجد ثغرات كبيرة في هذه المسودة، فهي كتبت بما يتفق مع الدستور تماما، نصا وروحا، حيث أن الفقرتين الدستوريتين١١١و١١٢ثانيا تعطيان حقوق أكبر للحكومة والبرلمان الفدراليين بالتصرف بالنفط العراقي مع إشراك محدود للمحافظات والأقاليم ببعض مفردات هذه الصناعة مثل عمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج، لكنها تبقي التخطيط وتوقيع العقود والتسويق حصريا بيد الحكومة الاتحادية، أي أن السلطة الأكبر وفق الدستور بيد الحكومة الفدرالية، مشيراً الى انها تمتلك جانب القيمومية على النفط من الناحية القانونية، والتخطيط والجوانب العملياتية كالاستكشاف والتطوير والإنتاج والتسويق، لكنها تشرك الإقليم والمحافظات المنتجة بالجوانب العملياتية فقط وفق المادة١١٢ثانيا.

وذكر الدستور في المادة (١١١) ان النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.

فيما تحدثت المادة (١١٢) عن فقرتين هما أولا: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون.

وثانيا: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

وأضاف الجواهري: ان هذه الفقرات الدستورية تعطي الحق للحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية بالتنسيق مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف وعادل.

وتابع الجواهري :ان هذا الأمر جرى تفسيره من قبل إقليم كردستان الذي لديه تفسير مختلف للمادتين الدستوريتين ،لافتاً الى ان اعتراض الكرد بسبب قيام كاتبي المسودة بإعطاء مساحات أوسع من الصلاحيات للمركز على حساب صلاحيات المحافظات والإقليم، لكن هذا الخلل البسيط يمكن تعديله بعد القراءة الأولى بسهولة تامة.

وأكد الجواهري :إن هذه المسودة المقدمة من قبل الحكومة الاتحادية تتفق مع مضامين الدستور جملة وتفصيلا مع بعض التماهي بمنح أو حجب بعض الصلاحيات، مبيناً أنها تتفق تماما مع الثوابت الوطنية، مبيناً انه لا توجد أي ضبابية بفقرات الدستور التي تتعلق بالنفط.

من جهته قال الخبير النفطي حليم كاظم لـ (المدى الاقتصادي): إن مسودة قانون النفط والغاز الحالية تتضمن بعض التعديلات البسيطة عليها حيث انها شكلت موضع خلاف وإشكال بين الإقليم والحكومة الاتحادية، الامر الذي سبب تخبطاً بين الطرفين فان هذه الخلافات ليست مبنية على استخدام افضل الطرق التي يمكن الاستفادة من النفط .

وأضاف كاظم : ان المسودة الحالية تعد افضل من المسودة السابقة على الرغم من التغييرات البسيطة التي تضمنتها، إلا أن السابقة كانت ترمي الى التشتت والفوضى بين ابناء الشعب حيث إننا نبحث عن قانون يسعى الى توحيد جميع المحافظات .

وأكد كاظم ان المسودة السابقة كانت مشتتة وتفضي الى سياسات انتاج للنفط متخبطة في الوقت ان الحاجة تستدعي وجود مركزية في القرار وجهة واحدة تقوم في وضع السياسة له وإعطاء التعليمات للتنفيذ دون تجاهل حقوق الجميع .

من جانبه قال الخبير النفطي صبحي البدري :ان مسودة قانون النفط والغاز تم اقرارها منذ عام ٢٠٠٧ لاقت احتجاجات معينة ولم تحظى بالقبول ، حيث انها تحتوي على ثغرات كثيرة في طياتها، لاسيما في العقود التي تعتبر عقود مشاركة وليست خدمة وحيث تم اعدادها من قبل جهات مستفيدة منها .

وأضاف البدري : ان بغداد مثلاً ليس لديها طاقة إنتاجية مثل باقي المحافظات حيث ان هذا القانون يعطي القطاع الخاص العمل بدون ضوابط وتقوم الشركات الأجنبية بالهيمنة والسيطرة على القطاع النفطي الذي يعد المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي .

وتابع البدري :ان قانون النفط والغاز لكردستان أفضل بكثير من القانون الاتحادي الحالي حيث انه يكبل العراق و يعطي للشركات الأجنبية السلطة وخصوصاً انه كتب بأيد وبعقلية اجنبية مما يلغي جهد العراقيين لفترة طويلة من الزمن .

وأكد البدري ان قانون النفط والغاز يجب ان يطرح امام الجميع سعياً لمعرفة حيثياته وما يتضمن والخارطة الحقيقة له ومناقشة الأخطاء التي يحتويها، مشيراً الى انه مثار اعتراض الكثير من الخبراء والفنيين والمراقبين للشأن النفطي .

وأكد البدري ان إقرار هذا القانون يعد جريمة من كل شخص ينفذه او يشترك بتطبيقه، مبيناً انه يمتد الى ثوابت استعمارية قد تؤدي الى تدمير الثروة القومية للبلد.

في غضون ذلك أكدت الحكومة أن مسودة قانون النفط والغاز تعد الأفضل لدعم السياسة النفطية لانها تضمن معالجة المشاكل التي تقف أمام المشاريع النفطية .

ويقول نواب ان النسخة الحكومية التي دعا بارزاني البرلمان الى رفضها "تصادر حق المحافظات والأقاليم في التعاون مع بغداد لإدارة الحقول النفطية وتطويرها".

وكانت رئاسة إقليم كردستان أصدرت بياناً في الخامس من الشهر الجاري حول تمرير مجلس الوزراء لمسودة قانون النفط،جاء فيه، بعد غياب سياسة نفطية اتحادية لأكثر من ست سنوات، وتنصل غير مبرر في تنفيذ الاتفاقات السياسية وتهرب واضح من مسألة إقرار قانون اتحادي للنفط، وبعد ان تم التأكيد على استمرارية التوافق قبيل تشكيل الحكومة العراقية الحالية كشرط أساسي لمشاركة التحالف الكردستاني فيها، نتفاجأ الآن بتصرف مجلس الوزراء وبغياب معظم المعنيين من أعضاء المجلس في تمرير مسودة مغايرة تماماً لما اتفق عليه سابقا بخصوص قانون النفط.

وأضاف البيان كان اسلوب تمرير المسودة المقترحة من قبل وزارة النفط خلال دعوتها الى جلسة مستعجلة قبيل يوم من انعقادها وعرضها لوثيقة مهمة تجاوزت الـ ٥٠ صفحة خلال دقائق، ظناً من الحاضرين انها مسودة متفق عليها، وكل ذلك بقصد استغفال اعضاء مجلس الوزراء كافة (الحاضرين والغائبين).

وقال مدير إعلام لجنة الطاقة الحكومية فيصل عبد الله لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن" لجنة الطاقة الحكومية رفعت مسودة قانون النفط والغاز بعد اربع جلسات تداولية إلى مجلس الوزراء الذي تشارك فيه جميع الكتل السياسية وتمت مناقشته مناقشة علمية دقيقة ".

وأضاف أن " القانون كتب على يد خبراء نفطين في وزارة النفط وركزوا على حل المعوقات التي تعترض أقرار قانون النفط والغاز في الدورة النيابية السابقة ".

وتصاعدت الخلافات السياسية في مجلس النواب العراقي حال وصول مسودة قانون النفط والغاز إلى لجنة الطاقة.

وأوضح أن" مجلس الوزراء كتب مسودة القانون ورفعها إلى مجلس النواب الذي بدوره سيقوم بعملية حذف وتعديل ما يراه مناسباً لدعم السياسة النفطية في البلاد وتعزيز قدرة العراق التصديرية للنفط ".

وأعلنت لجنة الطاقة النيابية أنها قررت الاعتماد على مسودة النفط والطاقة الحكومية بدلاً من مسودة القانون التي قدمتها اللجنة .

وأجرى العراق ثلاث جولات تراخيص وعددا من المشاريع النفطية الرئيسة التي ترى لجنة النفط والطاقة النيابية ضرورة تنسيقها مع قانون النفط والغاز المؤجل .

ويبلغ مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليارات برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلا نفطيا، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل نفط.

وتعتزم النفط العراقية زيادة صادراتها خلال السنوات الست المقبلة الى ١٢ مليون برميل يوميا بعد الحصول على موافقة منظمة النفط العالمية (أوبك). الى ذلك أكدت لجنة النفط والطاقة البرلمانية أن مشروع قانون النفط والغاز الذي قدمته الحكومة للبرلمان، ينطوي على "خرق دستوري" لمصادرته حق المحافظات والأقاليم، مبينة أن بالإمكان تعديل مشروع القانون وإثراءه للتوصل إلى صيغة مناسبة يتم التوافق عليها بين الكتل السياسية. وقال مقرر اللجنة، قاسم محمد، بحسب"السومرية نيوز"، إن "لجنة النفط والطاقة تسلمت مشروع قانون النفط والغاز الذي قدمته الحكومة إلى البرلمان"، مشيراً إلى أن "قراءة سريعة له تؤكد على أنه ينطوي على خرق دستوري واضح من خلال مصادرة حق المحافظات والأقاليم في التعاون مع الحكومة الاتحادية أو الوزارة المعنية فيها لإدارة حقولها النفطية وتطويرها".

وأضاف محمد وهو نائب عن التحالف الكردستاني، أن "اللجنة سبق أن قدمت لرئاسة البرلمان مشروعاً خاصا بالنفط والغاز، لكن التحالف الوطني أوقف قراءة المشروع"، مستدركاً أن "النظام الداخلي لمجلس النواب لا يسمح بتأجيل أو إلغاء أي فقرة بعد إدراجها ضمن جدول الأعمال المجلس".

ويذكر أن نواب التحالف الوطني، الذي يضم ائتلاف دولة القانون والتيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي، قد انسحب من جلسة البرلمان الـ٢٤ التي عقدت يوم ١٧ آب الماضي، بعد اعتراضه على القراءة الأولى لمقترح قانون النفط والغاز في البرلمان مباشرة دون عرضه على الوزارات المتخصصة، ما أدى إلى رفع رئاسة المجلس الجلسة ساعة واحدة، قررت بعدها تأجيل القراءة.

ففي حين توقع نائب رئيس لجنة النفط والطاقة البرلمانية، علي الفياض، أن يحمل المشروع الجديد الذي وافقت عليه الحكومة، مرونة واسعة لاستقبال الشركات الراغبة بتطوير الصناعة النفطية.

البنك المركزي: انخفاض مبيعات العملة بنحو ١٠ ملايين دولار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

سجلت مبيعات البنك المركزي العراقي امس الأربعاء انخفاضا بنحو عشرة ملايين دولار لتصل إلى ١٨١ مليون دولار، مقارنة بيوم أمس الأول الثلاثاء الذي سجلت ١٩١ مليون دولار.

وشهدت جلسة، يوم امس بحسب بيان للبنك المركزي العراقي انخفاضا في مبيعات البنك لتصل إلى ١٨١ مليون و٦٠٢ ألف دولار تم تغطيتها من قبل البنك بسعر صرف أساس بلغ ١١٧٠ دينارا مقابل الدولار الواحد، مقارنة بيوم اول من أمس الثلاثاء، إذ بلغت مبيعات البنك ١٩١ مليونا و ٦٠٢ ألف دولار.

وتوزع الطلب بواقع خمسة ملايين و ٣٦٠ ألف دولار نقدا، فيما توزعت البقية البالغة ١٧٦ مليونا و٢٤٢ ألف دولار على شكل حوالات خارجية تمت تغطيتها من قبل البنك بالكامل، وبسعر صرف بلغ ١١٨٣ دينارا للدولار الواحد ضمنها عمولة البنك البالغة ١٣ دينارا للدولار الواحد، فيما لم تتقدم المصارف المشاركة في المزاد والبالغة ٢٥ مصرفا بأية عروض لبيع الدولار.

وتأسس البنك المركزي العراقي كبنك مستقل بموجب قانونه الصادر في السادس من آذار من العام ٢٠٠٤، كهيئة مستقلة وهو مسؤول عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية، بما في ذلك سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطيات الأجنبية وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقل.

يذكر أن البنك المركزي العراقي يجري جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية ماعدا العطل الرسمية التي يتوقف بها البنك عن تلك المزادات.

مصدر: تشكيل مجلس استشاري أعلى للشؤون الاقتصادية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلن مستشار حكومي أن رئيس الوزراء نوري المالكي أوعز بتشكيل مجلس أعلى للشؤون الاقتصادية تكون وظيفته استشارية للمشاريع الاقتصادية.

وقال عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء كمال الشريفي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن" الحكومة العراقية قررت تشكيل مجلس أعلى للطاقة تكون وظيفته استشارية للمشاريع الاقتصادية يضم خبراء بالاقتصاد والتخطيط". وأضاف أن " المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية سيُكلف بإعطاء توصيات على الاتفاقيات الاقتصادية وحجم التبادلات التجارية بين العراق وباقي البلدان التي لديها تعاون اقتصادي ".

وأشار إلى أن " المجلس الذي سيتم اختيار أعضائه على أساس الخبرة والكفاءة في مجال الاقتصاد والتخطيط بعد الانتهاء من الضوابط القانونية والإدارية التي تُلزم تشكيله سيكلف بمتابعة الملفات الاقتصادية وأبدى المقترحات للحكومة العراقية"

وأعلنت وزارة التخطيط الاتحادية ان نسبة النمو الاقتصادية ستصل وفق الخطة الاستراتيجية التي رسمتها الوزارة إلى ٤٧٪ بعد ان يتم انجازها في عام ٢٠١٤ .

وكان صندوق النقد الدولي قد أكد في وقت سابق ان النمو الاقتصادي للعراق أبطأ مما كان متوقعاً خلال عام ٢٠١٠ في المراجعة الاقتصادية العامة للصندوق، بسبب عدم تحقق النمو المتوقع في إنتاج النفط.

ووصف البنك المركزي العراقي في وقت سابق ايضا معدلات النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٠ بـ"المخجلة " مقارنة مع السنوات الماضية.

(صاعد... نازل)

■ متابعة/ المدى الاقتصادي

واصلت أسعار السلع والبضائع ليوم أمس الأربعاء استقرارها في الأسواق المحلية مع انخفاض واضح بحجم العرض وارتفاع مستوى الطلب .

وذكرت تقارير اعلامية ميدانية خاصة بـ (المدى الاقتصادي) أسعار المنتجات الغذائية ارتفعت وانخفضت في ما بينها، وخصوصاً السلع المستوردة كما حافظت على ارتفاع ملحوظ بعض اسعار المنتجات الحيوانية كاللحوم والألبسة عما كانت عليه مع بداية الشهر الماضي .

وبينت التقارير ذاتها في حصيلة لـ (المدى الاقتصادي) : ان سعر الكيس الواحد من مادة الرز عنبر زنة (٥٠ كغم) بلغ (٨٢٠٠٠) دينار وانخفض سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠ كغم من(٦٦،٠٠٠)دينار إلى (٦٠،٠٠٠) دينار.. في ما ارتفعت مادة الحمص حيث بلغ سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم) إلى (٦٧،٧٥٠) دينارا، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) إلى (٦٦،٨٠٠) دينار ، فيما ارتفع سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٣٤،٠٠٠) دينار إلى (٣٤،٨٠٠) دينار، وارتفاع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٨،٥٠٠) دينار إلى (٤٠،٠٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢٣،٠٠٠) دينار إلى (٢٣،٥٠٠) دينار والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٤٤،٥٠٠) دينار في حين سعر السكر ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٥،٠٠٠).

وأوضحت التقارير ان اسعار اللحوم والمنتجات الحيوانية بلغت للكيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٤،٠٠٠) دينار إلى (١٤٥٠٠) دينار فيما ارتفع سعر كيلو لحوم الدجاج المحلي من (٤٣٧٥) الى (٥٠٠٠) دينار في حين ارتفع صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٤٤،٧٥٠) دينار ،مبينا ان سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٥٠٠) دينار وسعر الموصل١٤٢٥٠ وسعر البصرة١٤،٧٥٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٢٥٠ سعر الموصل١٣٧٥٠ سعر البصرة ١٤٢٥٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل٤٧٥٠ سعر البصرة ٤٤٣٨"، وأشارت الى أن أسعار السكائر في سوق الجملة والأكثر استخداما في الأسواق المحلية بلغت بالنسبة لسكائر bine –a العلبة الواحدة عشر قطع ٣٨٠٠ pen العلبة الواحدة عشر قطع ٦٢٥٠ كلواز ٤٢٠٠ miami العلبة الواحدة عشر قطع ٤٠٠٠ gold seal علبة واحدة عشر قطع ٣٠٠٠ pleasure علبة واحدة عشر قطع ٢٧٥٠.

حركة بيع الملابس تشهد رواجا للسلع ذات المناشئ الاجنبية وخاصة المنشأ الصيني بالدرجة الاولى والتركي الدرجة الثانية من حيث حجم الطلب في السوق العراقي كما ان الملابس ذات الصنع المحلي لا تغطي حاجة المجتمع، ناهيك عن نوعياتها ومن حيث ملاءمتها مع الموديل (الدزاين) لافتا الى وجود نقص في حجم المستورد من الملابس بسبب التأخر في عملية الفحص وايضا ان هناك تنافسا في الاسعار حيث ان سعر بدلة طفل حديث الولادة من (٦) الى (١٢) ألف دينار بأنواع مختلفة كما ان فئات عمرية من ١٠ الى ١٦سنة تراوحت اسعار مايرتدونه من ألبسة بلغ سعر القطعة الواحدة (تشيرت) قميص بنطلون من (١٢٠٠٠) الى (١٦٠٠٠) الف دينار واسعار الملابس الرجالية نلاحظ ان هناك تراجعا في أسعارها ليتراوح سعر (البنطلون والقميص الرجالي) من ١٦٥٠٠ الى ٢١٠٠٠ الف في تعاملات السوق التجزئة والجملة ايضا حيث يتضح من ان درزن (١) من القميص التركي يظهر بسعر (١١٨) الف دينار ليصل سعر القطعة الواحدة منه في الجملة بـ (١٧) الف دينار لتصل بعدها الى المستهلك بسعر (٢٠) الف دينار وهذا يعني تحمل المستهلك اعباء تكلفة كبيرة.

اما الملابس النسائية شهدت تراجعاً بسيطاً في مستوى ارتفاعها وبجميع انواعها المستورد منها والمحلية ليتراوح هذا الارتفاع بقيمة ٢٣ الفا الى ٣٤ الفا للقطعة الواحدة كما ان هناك مؤشرات تبين ان النساء تستخدم الملابس المستوردة أكثر من الرجال وهذا يؤدي إلى ضغط اكبر على حجم الطلب وبالتالي نعتمد على قوة العرض من المستورد في تغطية السوق .